في العقود الأخيرة، طرأ تغيير على حالة الاحتجاج العام في إسرائيل. في السبعينيات، بدأت عملية توسيع وتعميق سياسات 1. الاحتجاج، وهي عملية بلغت ذروتها في الثمانينيات، مع إنشاء "شالوم الآن" و"غوش إيمونيم". في السنوات الأخيرة، شهدنا عملية جديدة من إضفاء الطابع المؤسسي على الاحتجاج العام، إلى درجة تآكل الاختلافات بين السياسات غير التقليدية والتقليدية، بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب. 2. يهدف هذا المقال إلى مراجعة هاتين العمليتين: توسع الاحتجاج السياسي العام في إسرائيل منذ السبعينيات وحتى يومنا هذا، إلى جانب عدم وضوح الحدود بين حركات الاحتجاج الشعبية والأحزاب التمثيلية، وهو ما ميز السنوات القليلة الماضية ـ وإظهار أن الجمع بين العمليتين يؤدي إلى تشكيل نوع جديد من الوضع السياسي، لا يمكن بعد تحديد معناه: فمن الممكن أن يكون هذا تغييراً نحو الأفضل، لأنه يرمز إلى وضع أكثر تعددية. والعصر الديمقراطي، ومن الممكن أن تؤدي نهايته إلى تفكك النظام السياسي. 3. تشير العديد من الدراسات إلى أنه في العقود الأولى من وجود الدولة، كان الاحتجاج ظاهرة نادرة نسبياً. وفي الحالات القليلة التي اكتسبت فيها زخماً، كانت ردود الفعل سلبية وقاسية، مما جعلها تتلاشى سريعاً. مباشرة بعد إنشاء الدولة، خلال فترة تشكيل واستقرار الهياكل والمعايير السلوكية للسياسة الإسرائيلية، نظر إلى الاحتجاج، سواء من قبل النخبة السياسية أو من قبل الجمهور، على أنه نزع الشرعية عن نظام الحكم الجديد، وباعتباره خطر ملموس على الاستقرار السياسي العام. 4. كان من بين الإشارات إلى بداية التغيير في موقف المؤسسة من الحركات الاحتجاجية، الحوار المباشر وغير المباشر بين النخبة السياسية وقادة "الفهود السود" في أوائل السبعينيات. كان الطريق إلى الاعتراف الكامل بالاحتجاج لا يزال طويلا، وكانت هناك اعتقالات ومحاولات لنزع الشرعية عن المتظاهرين، لكن الاستراتيجية الأساسية في كبح هذه الموجة الاحتجاجية كانت في النهاية "استيعاب" قيادة المتظاهرين، في الطريق. لعروض العمل والوظائف المغرية، وتمويل التدريب المهني، وما شابه ذلك. 5. خلال السبعينات، كان هناك تحسن حقيقي في مكانة الاحتجاج في مرجع العمل السياسي في إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى عدة أسباب لهذا التغيير. كان عامل التأثير الأول هو موجات الاحتجاج الجماهيري في أوروبا والولايات المتحدة في أواخر الستينيات، والنضال من أجل الحقوق المدنية، والانتفاضة الطلابية، والنضال ضد حرب فيتنام. ومثل أي نمط سياسي اجتماعي آخر، وصلت هذه الأفكار وأنماط العمل إلى إسرائيل أيضًا، ولو متأخرًا بعض الشيء. بالإضافة إلى ذلك، خلال هذه الفترة كان الجمهور أقل خوفًا من زعزعة الاستقرار، بسبب استقرار النظام السياسي الإسرائيلي. 6. بالإضافة إلى هذين الأمرين، كان العامل الأكثر أهمية هو الاحتجاج المدني الذي نشأ بعد حرب يوم الغفران. وعلى رأس موجات الاحتجاج العفوية التي نشأت في نهاية القتال كان هناك أشخاص ينتمون إلى الفئات الأكثر مكافأة في المجتمع الإسرائيلي، وهم أشخاص لم يُشتبه في رغبتهم في قلب النظام القائم. وقد أحدثت الاتهامات القاسية التي وجهت إلى صناع القرار المدنيين والعسكريين صدمة في النظام السياسي. إنهم لم يكشفوا فقط حقيقة أن هؤلاء الموجودين في القمة ليسوا محصنين ضد الأخطاء، بل كسروا أيضًا المحرمات المتعلقة بالتدخل العام في الشؤون الخارجية والأمنية، والتي كانت تعتبر "خارج الحدود" بالنسبة لغير "المحترفين". وبمجرد رفع هذا الحظر، لن يتبقى أي شيء تقريبًا يعتبر الجمهور الإسرائيلي نفسه ممنوعًا من التعبير عن رأيه فيه. ومنذ ذلك الحين، أصبح الاحتجاج ظاهرة مقبولة ومعيارية في الثقافة السياسية في إسرائيل. وقد تجلى ذلك من خلال نمو حركتين جماهيريتين: "غوش أمونيم" (1974) على اليمين و"شالوم الآن" (1978) على اليسار. ومن خلال النشاط المكثف، رسخت الحركتان، في وقت قصير، مكانتهما كمشاركين مؤثرين في الخطاب السياسي العام، مما مهد الطريق للعديد من الحركات الأخرى خارج البرلمان. 7. يمكن تحديد خمسة تغييرات رئيسية تميز عملية تثبيت موقف الاحتجاج المدني في إطار الثقافة السياسية الإسرائيلية، منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا: أولاً، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الأحداث الاحتجاجية ومدى تأثيرها. المشاركون في تلك الأيام؛ ثانياً، كان هناك توسع كبير في مجموعة متنوعة من القضايا التي كانت محور التحركات الاحتجاجية. وبرزت الشؤون الخارجية والأمن بشكل خاص حتى بداية التسعينيات، ولكن أضيفت إليها بؤر أخرى، مثل ارتفاع تكلفة السكن، والنضالات العديدة ضد إغلاق المصانع، ضد الإضرار بجودة البيئة، ضد العنف ضد المرأة، ضد إساءة معاملة الحيوانات. ثالثا، تغير "عمق" الاحتجاج أيضا: في أوائل التسعينيات، تجلى ذلك من خلال المشاركة الجماهيرية في أعمال حركة تحسين نوعية الحكومة ولجنة دستور إسرائيل. وكانت هذه الموجة الاحتجاجية غير مسبوقة في نطاق المشاركة في المسيرات والمظاهرات والإضرابات يوم السبت. وقد حضرها كثيرون ممن لم يشاركوا قط في النشاط السياسي. رابعًا، نشهد أيضًا توسعًا في أنماط الاحتجاج: فقد أضيفت إلى المظاهرات والمسيرات والعرائض إضرابات السبت والإضراب عن الطعام والمظاهرات التي تقترب من الاضطرابات المدنية، مثل رفض الخدمة لأسباب سياسية وحرق الإطارات وقطع الطرق. في التسعينيات، كجزء من النضال

Summarized by © lakhasly.com

من أجل وضد اتفاقات أوسلو، ولكن أيضًا في نضال عوزي مشولام ورجاله لفضح قضية "يلدي اليمني"، تم استخدام أساليب احتجاج بعيدة المدى، والتي تم عدم شرعيتها لا شك فيه، مثل المتاريس مع التهديد بإطلاق النار على الجيش والشرطة. وكانت ذروة اتساع أنماط الاحتجاج، بما يتجاوز حدود القانون، هي اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995. 8. جعل الاحتجاج جزءًا لا يتجزأ من العمل السياسي، تم التعبير عنه أيضًا في التغيير الخامس والأخير: زيادة عدد المجموعات السكانية التي يعتبر الاحتجاج مفيدًا لها. أصبحت النساء، اللاتي كان حضورهن في الأحداث الاحتجاجية هامشيًا نسبيًا حتى أواخر الثمانينيات، منذ ذلك الحين قطاعًا احتجاجيًا من الدرجة الأولى. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن أهمية الاحتجاج النسائي كانت ولا تزال مرتفعة أولاً وقبل كل شيء في مجال لا يرتبط مباشرة بوضع المرأة، ولكن في المسائل الأمنية، وهو مجال يسيطر عليه بوضوح الرجال في المجال السياسي. الخطاب المؤسسي. في الواقع، كانت المرأة في طليعة حركة السلام منذ حوالي عقد من الزمن. في هذا الجانب من الطيف السياسي، يمكننا تسمية "نساء بالسواد"، و"أربع أمهات"، و"نساء وأمهات للانسحاب من لبنان"، و"نساء من أجل قدسية الحياة". ولا مكان لهن على اليمين أيضاً، كما يثبت النشاط القوي والمطول لحركة "النساء ذوات الرداء الأخضر". 9. في ضوء هذه العملية، هل يمكن القول بأن السياسة غير التقليدية أصبحت روتينية في إسرائيل اليوم؟ بمعنى أنه، في نفس الوقت الذي توجد فيه أنماط المشاركة السياسية المؤسسية، مثل العضوية في حزب ما أو التصويت في الانتخابات، هل هناك قناة بديلة وفعالة بشكل معقول للمشاركة متاحة للمواطنين الإسرائيليين؟في ضوء هذه العملية، هل يمكن القول بأن السياسة غير التقليدية أصبحت روتينية في إسرائيل اليوم؟ بمعنى أنه، بالتوازي مع أنماط المشاركة السياسية المؤسسية، مثل العضوية في حزب ما أو التصويت في الانتخابات، هل هناك قناة بديلة وفعالة بشكل معقول للمشاركة متاحة للمواطنين الإسرائيليين، قناة الاحتجاج؟ الجواب إيجابي. وفي هذا الصدد، فإن الوضع في إسرائيل لا يختلف جوهرياً عن وضع المواطنين في معظم الديمقراطيات الغربية. هناك، تم تشخيص "ثورة المشاركة" المدنية منذ عقد مضى أو أكثر، وقد تم الجزء الأكبر منها باستخدام الاحتجاج. يستطيع عامة الناس أن "يقتحموا" الساحة السياسية، ليس فقط أثناء الانتخابات، بل وأيضاً في أي لحظة، وهذا ما يحدث بشكل متكرر أكثر من ذي قبل. 10. حتى الآن، فيما يتعلق بعملية توسيع وتعميق الاحتجاج السياسي في إسرائيل. ولكن هناك أيضًا جانب آخر للعملة. إن الروتين الاحتجاجي له ثمن باهظ من حيث الحفاظ على الزخم والابتكار، وبالتالي أيضًا من حيث قدرته على جذب انتباه الجمهور والإعلام، ومن حيث فعاليته السياسية. وخلافاً للنشاط السياسي في الأطر المؤسسية، مثل الأحزاب، حيث يشكل الروتين جزءاً من عملية مراكمة السلطة السياسية، فإن تكرار نفس النشاط الاحتجاجي أو الاستمرار فيه مع مرور الوقت يضر بفعاليته. غالبًا ما تستمد الحركة الاحتجاجية قوتها من المشاركة الجماهيرية، مما يوحي لصانعي القرار أنهم إذا لم يستجيبوا للمطالب فقد يفقدون دعم الكثيرين. لكن من الصعب جدًا جلب الحشود إلى الشارع بشكل متكرر. وهكذا، على سبيل المثال، يتعين على حركة السلام اليوم أن تتعامل مع مشكلة صعبة تتمثل في انخفاض مشاركة الجماهير في المظاهرات والأحداث الاحتجاجية المماثلة. وقد أدركت "غوش أمونيم" هذه المشكلة منذ سنوات، واستبدلت الاحتجاج العشوائي بإقناع أنصارها بخلق واقع احتجاجي دائم من خلال إقامة المستوطنات عندما لا تكون سياسة الحكومة متعاطفة. 11. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعدد الأحداث الاحتجاجية واستخدام التقنيات الروتينية إلى انخفاض حاد في مدى تغطيتها الإعلامية في السنوات الأخيرة. في الواقع، نادراً ما تنقل وسائل الإعلام الوطنية مثل هذه الأحداث. ولا يمكن العثور على تغطيتها المستمرة إلا في وسائل الإعلام المحلية، وخاصة في وسائل الإعلام المحلية. وحتى الأحداث الاحتجاجية الصغيرة، مثل احتجاجات المفصولين والعاطلين عن العمل في المدن النامية، لا تحظى في كثير من الأحيان باهتمام وطني. إلى جانب انخفاض الاهتمام الناجم عن الاحتجاجات العامة، هناك أيضًا زيادة كبيرة في درجة "حصانة" المؤسسة السياسية منها. في "العصر الذهبي" للاحتجاجات في إسرائيل، في الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، بدا أن تجاهل احتجاج طويل الأمد شارك فيه العديد من المشاركين كان له ثمن سياسي باهظ. ومع تحول الاحتجاج إلى أمر روتيني، تآكلت الحاجة إلى الرجوع إليه أو إلى ادعاءات المتظاهرين. 12. انخفاض الفعالية الاحتجاجية في إسرائيل يزيد من إحباط المتظاهرين واغترابهم عن النظام السياسي. وهذا يؤدي إلى البحث عن اتجاهات جديدة للعمل. في السنوات الأخيرة، وقع الاختيار في أغلب الأحيان على استبدال الاحتجاج بالنشاط المؤسسي، في إطار الهياكل التنظيمية غير الحكومية. هذه عملية أساسية للاحتجاج العام في إسرائيل، والتي اكتسبت زخمًا في السنوات الأخيرة. تتخصص هذه المنظمات في إيصال رسالة أو مطالبة بعدة طرق، إلى عدة أهداف: إلى صناع القرار، ووسائل الإعلام، وعامة الناس، والجهات المانحة المحتملة. ويؤدي هذا إلى إنشاء منظمات احتجاجية تتمتع بآلية مؤسسية جيدة التجهيز، توظف "المحترفين" في

Summarized by © lakhasly.com

السياسة خارج البرلمان الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة والاتصالات بالفروع، والذين يؤجرون مهاراتهم للمنظمات. 13. إن نفس المأسسة الوظيفية للاحتجاج تؤدي إلى تآكل الفوارق بين السياسات غير التقليدية والتقليدية، إلى حد يكاد يكون من المستحيل التمييز بينهما. سوء الفهم للطبيعة التطوعية لحركة الاحتجاج وتقليل الاعتماد على المشاركة الجماهيرية، والانتقال إلى الاعتماد على جمع الأموال المؤسسية (الأموال التي غالبا ما تنشأ في الدولة نفسها)، وقمع الناشطين الميدانيين لصالح المديرين المهنيين الذين تركز المزيد والمزيد من السلطات في أيديهم: كل هذا يؤدي إلى وضع تصبح فيه الحركات أحزابًا أو نوعًا من الأحزاب بسهولة أكبر من ذي قبل. في الوقت نفسه، يتحرك المزيد والمزيد من الناشطين الذين نشأوا في الحركات الاحتجاجية للتحرك في إطار سياسات المؤسسة، وأحيانًا يُشتبه في أن لديهم مثل هذه النوايا حتى في مرحلة الاحتجاج. ومن المثير للاهتمام أيضًا ظاهرة قيام زعماء من قلب المؤسسة السياسية بإنشاء حركات خارج البرلمان حولهم، مثل "حركة الانسحاب من لبنان" التي يتزعمها عضو الكنيست يوسي بيلين. 14. لذلك، شهدت حركة الاحتجاج تغييرين رئيسيين منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا: توسع وتعميق الاحتجاج العام، إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي التنظيمي الذي أدى إلى طمس الحدود بين السياسة خارج البرلمان والسياسة البرلمانية، بين الجمهور. الحركات الاحتجاجية والأحزاب المؤسسية. ويؤدي الجمع بين هذين الأمرين إلى تشكيل نوع جديد من الوضع السياسي، الذي يتميز من ناحية بتعدد اللاعبين الشرعيين في الساحة العامة، الذين يمثلون المصالح القطاعية والطائفية والدينية والأيديولوجية؛ وفي الوقت نفسه، طمس الحدود بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب، وهو ضبابية من المتوقع أن تتعمق أكثر في السنوات المقبلة. 15. من السابق لأوانه تحديد عواقب هذه السياسة الجديدة، وما إذا كانت تطوراً إيجابياً أم سلبياً في الأساس. في هذه التغييرات، هناك، باعتراف الجميع، احتمال كبير لخطر تفكك النظام إلى درجة فقدان القدرة على القيادة والتنفيذ بسبب تزايد القطاعية وكذلك بسبب المؤسساتية "الثقيلة"؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً النظر إلى هذه التطورات في ضوء أكثر تفاؤلاً، إذا اعتقدنا أن هناك فرصة لتشكيل نظام سياسي منفتح وتعددي، وربما أكثر ديمقراطية من ذلك الذي عرفناه في الماضي. في ضوء هذه العملية، هل يمكن القول بأن السياسة غير التقليدية أصبحت روتينية في إسرائيل اليوم؟ بمعنى أنه، بالتوازي مع أنماط المشاركة السياسية المؤسسية، مثل العضوية في حزب ما أو التصويت في الانتخابات، هل هناك قناة بديلة وفعالة بشكل معقول للمشاركة متاحة للمواطنين الإسرائيليين، قناة الاحتجاج؟ الجواب إيجابي. وفي هذا الصدد، فإن الوضع في إسرائيل لا يختلف جوهرياً عن وضع المواطنين في معظم الديمقراطيات الغربية. هناك، تم تشخيص "ثورة المشاركة" المدنية منذ عقد مضى أو أكثر، وقد تم الجزء الأكبر منها باستخدام الاحتجاج. يستطيع عامة الناس أن "يقتحموا" الساحة السياسية، ليس فقط أثناء الانتخابات، بل وأيضاً في أي لحظة، وهذا ما يحدث بشكل متكرر أكثر من ذي قبل. في ضوء هذه العملية، هل يمكن القول بأن السياسة غير التقليدية أصبحت روتينية في إسرائيل اليوم؟ بمعنى أنه، بالتوازي مع أنماط المشاركة السياسية المؤسسية، مثل العضوية في حزب ما أو التصويت في الانتخابات، هل هناك قناة بديلة وفعالة بشكل معقول للمشاركة متاحة للمواطنين الإسرائيليين، قناة الاحتجاج؟ الجواب إيجابي. وفي هذا الصدد، فإن الوضع في إسرائيل لا يختلف جوهرياً عن وضع المواطنين في معظم الديمقراطيات الغربية. هناك، تم تشخيص "ثورة المشاركة" المدنية منذ عقد مضى أو أكثر، وقد تم الجزء الأكبر منها باستخدام الاحتجاج. يستطيع عامة الناس أن "يقتحموا" الساحة السياسية، ليس فقط أثناء الانتخابات، بل وأيضاً في أي لحظة، وهذا ما يحدث بشكل متكرر أكثر من ذي قبل. 10. حتى الآن، فيما يتعلق بعملية توسيع وتعميق الاحتجاج السياسي في إسرائيل. ولكن هناك أيضًا جانب آخر للعملة. إن الروتين الاحتجاجي له ثمن باهظ من حيث الحفاظ على الزخم والابتكار، وبالتالي أيضًا من حيث قدرته على جذب انتباه الجمهور والإعلام، ومن حيث فعاليته السياسية. وخلافاً للنشاط السياسي في الأطر المؤسسية، مثل الأحزاب، حيث يشكل الروتين جزءاً من عملية مراكمة السلطة السياسية، فإن تكرار نفس النشاط الاحتجاجي أو الاستمرار فيه مع مرور الوقت يضر بفعاليته. غالبًا ما تستمد الحركة الاحتجاجية قوتها من المشاركة الجماهيرية، مما يوحي لصانعي القرار أنهم إذا لم يستجيبوا للمطالب فقد يفقدون دعم الكثيرين. لكن من الصعب جدًا جلب الحشود إلى الشارع بشكل متكرر. وهكذا، على سبيل المثال، يتعين على حركة السلام اليوم أن تتعامل مع مشكلة صعبة تتمثل في انخفاض مشاركة الجماهير في المظاهرات والأحداث الاحتجاجية المماثلة. وقد أدركت "غوش أمونيم" هذه المشكلة منذ سنوات، واستبدلت الاحتجاج العشوائي بإقناع أنصارها بخلق واقع احتجاجي دائم من خلال إقامة المستوطنات عندما لا تكون سياسة الحكومة متعاطفة. 11. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعدد الأحداث الاحتجاجية واستخدام التقنيات الروتينية إلى انخفاض حاد في مدى تغطيتها الإعلامية في السنوات الأخيرة. في الواقع، نادراً ما تنقل وسائل الإعلام الوطنية مثل هذه الأحداث. ولا يمكن العثور على تغطيتها المستمرة إلا في وسائل الإعلام

Summarized by © lakhasly.com

المحلية، وخاصة في وسائل الإعلام المحلية. وحتى الأحداث الاحتجاجية الصغيرة، مثل احتجاجات المفصولين والعاطلين عن العمل في المدن النامية، لا تحظى في كثير من الأحيان باهتمام وطني. إلى جانب انخفاض الاهتمام الناجم عن الاحتجاجات العامة، هناك أيضًا زيادة كبيرة في درجة "حصانة" المؤسسة السياسية منها. في "العصر الذهبي" للاحتجاجات في إسرائيل، في الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، بدا أن تجاهل احتجاج طويل الأمد شارك فيه العديد من المشاركين كان له ثمن سياسي باهظ. ومع تحول الاحتجاج إلى أمر روتيني، تآكلت الحاجة إلى الرجوع إليه أو إلى ادعاءات المتظاهرين. 12. انخفاض الفعالية الاحتجاجية في إسرائيل يزيد من إحباط المتظاهرين واغترابهم عن النظام السياسي. وهذا يؤدي إلى البحث عن اتجاهات جديدة للعمل. في السنوات الأخيرة، وقع الاختيار في أغلب الأحيان على استبدال الاحتجاج بالنشاط المؤسسي، في إطار الهياكل التنظيمية غير الحكومية. هذه عملية أساسية للاحتجاج العام في إسرائيل، والتي اكتسبت زخمًا في السنوات الأخيرة. تتخصص هذه المنظمات في إيصال رسالة أو مطالبة بعدة طرق، إلى عدة أهداف: إلى صناع القرار، ووسائل الإعلام، وعامة الناس، والجهات المانحة المحتملة. ويؤدي هذا إلى إنشاء منظمات احتجاجية تتمتع بآلية مؤسسية جيدة التجهيز، توظف "المحترفين" في السياسة خارج البرلمان الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة والاتصالات بالفروع، والذين يؤجرون مهاراتهم للمنظمات. 13. إن نفس المأسسة الوظيفية للاحتجاج تؤدي إلى تآكل الفوارق بين السياسات غير التقليدية والتقليدية، إلى حد يكاد يكون من المستحيل التمييز بينهما. سوء الفهم للطبيعة التطوعية لحركة الاحتجاج وتقليل الاعتماد على المشاركة الجماهيرية، والانتقال إلى الاعتماد على جمع الأموال المؤسسية (الأموال التي غالبا ما تنشأ في الدولة نفسها)، وقمع الناشطين الميدانيين لصالح المديرين المهنيين الذين تركز المزيد والمزيد من السلطات في أيديهم: كل هذا يؤدي إلى وضع تصبح فيه الحركات أحزابًا أو نوعًا من الأحزاب بسهولة أكبر من ذي قبل. في الوقت نفسه، يتحرك المزيد والمزيد من الناشطين الذين نشأوا في الحركات الاحتجاجية للتحرك في إطار سياسات المؤسسة، وأحيانًا يُشتبه في أن لديهم مثل هذه النوايا حتى في مرحلة الاحتجاج. ومن المثير للاهتمام أيضًا ظاهرة قيام زعماء من قلب المؤسسة السياسية بإنشاء حركات خارج البرلمان حولهم، مثل "حركة الانسحاب من لبنان" التي يتزعمها عضو الكنيست يوسي بيلين. 14. لذلك، شهدت حركة الاحتجاج تغييرين رئيسيين منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا: توسع وتعميق الاحتجاج العام، إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي التنظيمي الذي أدى إلى طمس الحدود بين السياسة خارج البرلمان والسياسة البرلمانية، بين الجمهور. الحركات الاحتجاجية والأحزاب المؤسسية. ويؤدي الجمع بين هذين الأمرين إلى تشكيل نوع جديد من الوضع السياسي، الذي يتميز من ناحية بتعدد اللاعبين الشرعيين في الساحة العامة، الذين يمثلون المصالح القطاعية والطائفية والدينية والأيديولوجية؛ وفي الوقت نفسه، طمس الحدود بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب، وهو ضبابية من المتوقع أن تتعمق أكثر في السنوات المقبلة. 15. من السابق لأوانه تحديد عواقب هذه السياسة الجديدة، وما إذا كانت تطوراً إيجابياً أم سلبياً في الأساس. في هذه التغييرات، هناك، باعتراف الجميع، احتمال كبير لخطر تفكك النظام إلى درجة فقدان القدرة على القيادة والتنفيذ بسبب تزايد القطاعية وكذلك بسبب المؤسساتية "الثقيلة"؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً النظر إلى هذه التطورات في ضوء أكثر تفاؤلاً، إذا اعتقدنا أن هناك فرصة لتشكيل نظام سياسي منفتح وتعددي، وربما أكثر ديمقراطية من ذلك الذي عرفناه في الماضي.

في ضوء هذه العملية، هل يمكن القول بأن السياسة غير التقليدية أصبحت روتينية في إسرائيل اليوم؟ بمعنى أنه، بالتوازي مع أنماط المشاركة السياسية المؤسسية، مثل العضوية في حزب ما أو التصويت في الانتخابات، هل هناك قناة بديلة وفعالة بشكل معقول للمشاركة متاحة للمواطنين الإسرائيليين، قناة الاحتجاج؟ الجواب إيجابي. وفي هذا الصدد، فإن الوضع في إسرائيل لا يختلف جوهرياً عن وضع المواطنين في معظم الديمقراطيات الغربية. هناك، تم تشخيص "ثورة المشاركة" المدنية منذ عقد مضى أو أكثر، وقد تم الجزء الأكبر منها باستخدام الاحتجاج. يستطيع عامة الناس أن "يقتحموا" الساحة السياسية، ليس فقط أثناء الانتخابات، بل وأيضاً في أي لحظة، وهذا ما يحدث بشكل متكرر أكثر من ذي قبل.

Summarized by © lakhasly.com